

# مواجهة أزمة الحوكمة العالمية

## الملخص التنفيذي

*The Report of the Commission on Global Security, Justice & Governance* is supported by The Hague Institute for Global Justice and the Stimson Center.

## About The Hague Institute for Global Justice

The Hague Institute for Global Justice is an independent, nonpartisan organization established to conduct interdisciplinary policy-relevant research, develop practitioner tools, and convene experts, practitioners, and policymakers to facilitate knowledge sharing. Through this work the Institute aims to contribute to, and further strengthen, the global framework for preventing and resolving conflict and promoting international peace. The Hague Institute for Global Justice, or simply The Hague Institute, was established in 2011 by the city of The Hague, key Hague-based organizations, and with support from the Dutch government. Located in the city that has been a symbol of peace and justice for over a century, The Hague Institute is positioned uniquely to address issues at the intersection of peace, security, and justice.

## About Stimson

The Stimson Center is a nonprofit and nonpartisan think tank that finds pragmatic solutions to global security challenges. In 2014, Stimson celebrated twenty-five years of pragmatic research and policy analysis to reduce nuclear, environmental, and other transnational threats to global, regional, and national security; enhance policymakers' and public understanding of the changing global security agenda; engage civil society and industry in problem-solving to help fill gaps in existing governance structures; and strengthen institutions and processes for a more peaceful world. The MacArthur Foundation recognized Stimson in 2013 with its Award for Creative and Effective Institutions.

# الملخص التنفيذي

## مواجهة أزمة الحوكمة العالمية

تواجه الإنسانية اليوم مدًى متنامياً من المشاكل العالمية التي تتطلب الاهتمام العاجل - سواء أ من الحروب العديدة والهجمات الإرهابية التي يغذيها التطرف العنيف، القمع من أنظمة الحكم الفردي، والصراعات في أفريقيا، أوروبا الشرقية، الشرق الأوسط الكبير وغيرها من المناطق، الى المخاطر العالمية المتنامية الناتجة عن تغير المناخ والصدمات الاقتصادية الممتدة عبر إقتصاديات شديدة الارتباط وأخطار سيبرانية متزايدة التطور. ليس بإمكان دولة أو مجموعة من الدول التعامل بفعالية مع هذه القضايا المترابطة؛ فلا مفر من اننا ننتشر المسؤولية عن أمن بعضنا البعض. لكن مواجهة هذه التحديات، والتي تقوض الأمن الإنساني والتنمية الإنسانية وحقوق الإنسان، هي أيضاً تتعدى القدرات السياسية والعملية لمؤسسات الحوكمة العالمية التي أنشئت في منتصف القرن العشرين لمقاصد حرجة لكنها مختلفة.

نحن نعيش في عصر متقارب. تزايد التواصل العالمية بالتحديد يُمكن قوى الفوضى لكنه أيضاً يتيح فرصاً جديدة للتعامل مع محن متواجدة منذ قرون مثل الفقر العالمي، التمييز الجنسي وانتشار المرض. لهذه القضايا ولأخرى أكثر حداثة مثل التدهور البيئي، تعتبر 2015 سنة متقاربة. التكنولوجيات القوية والحركة المكثفة للبشر والبيضان والخدمات ورأس المال والمرتبطة بالاقتصاد العالمي الراهن شديد الاتصال توفر طرق جديدة لدفع أهداف التنمية المستدامة ل 2015 - 2030 والتي سيطبقها زعماء العالم في سبتمبر/أيلول في الامم المتحدة. سيوفر مؤتمر باريس في ديسمبر/كانون الأول فرصة حرجة لانجاز جدول أعمال مكافحة التغير المناخي، كما أن إدارة الشبكة العنكبوتية/الانترنت قد تشهد قريباً كذلك تغييراً عميقاً. الامم المتحدة أيضاً تعيد التفكير في كيفية قيامها بمنع الصراعات وحفظ السلام وبناءه، ولا يزال هناك نقاش حاد حول أفضل الطرق لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون الدولي. باختصار، ستكون 2015 سنة فاصلة ومن المحتمل عبور العتبة الى عصر جديد في الحوكمة العالمية والتجربة الإنسانية. يتناول هذا التقرير ذلك الاحتمال بالتوسع الذي يستحقه.

تقدم لجنة الامن العالمي والعدالة والحوكمة إصلاحات واقعية مستخدمة أدوات وشبكات جديدة لبناء مؤسسات عالمية أفضل ونسق أخلاقي عالمي جديد وذلك بهدف تركيز انتباه صانعي السياسات وقادة الرأي والمجتمع المدني الدولي على الحاجة إلى المزيد من الحلول العالمية النشطة والخلاقة للتحديات العالمية المقبلة. الاستجابة للتهديدات والفرص الجديدة تتطلب أن نتغلب على الانقسامات المترسخة التي تحرك أزمة الحوكمة العالمية الحالية، وهذا سيتطلب وقتاً طويلاً. لذلك، ومع إصدار هذا التقرير، سيبدأ جهد متضافر لتعزيز هذه الأفكار وما يتصل بها من ابتكارات الحوكمة العالمية، متطلعاً للامام ومستمرّاً من خلال الذكرى الخامسة والسبعين للامم المتحدة في 2020.

### تقاطع الامن والعدالة - أو أمن العدالة - أمر بالغ الأهمية لفهم ومعالجة تهديدات وتحديات الحوكمة العالمية الحالية.\*

العدالة، بما في ذلك ما يطبق من خلال سيادة القانون، أمر جوهري للحفاظ على الامن الإنساني على المستوى الشخصي والعالم. وبالعكس ذلك، فالمجتمع العادل وهم من دون أمن. تحليل التحديات العالمية الرئيسية من خلال منظور أمن العدالة يسلط الضوء على كلا من التوترات الحادة وأوجه التكامل المحتمل حدوثها، وتعتبر في الحالة الأولى معروفة، بينما يتم في الحالة الثانية إدارتها وتعزيزها. يضي هذا تصورات جديدة والحاحاً أشد لمعالجة مشاكل مستصعبة عبر ودخل الحدود.

هدف أمن العدالة هو تشكيل نظام عالمي متعاقد من أجل حوكمة فعالة وعرضة للمحاسبة وسلام مستديم. هذه الرؤيا متجذرة في التزامات دولية قائمة منذ زمن طويل تجاه حقوق الإنسان، والقانون الدولي، والدور الحاسم لمؤسسات مرنة ومتطورة متعددة الأطراف، ودول وجهات فاعلة في الحوكمة العالمية من غير الدول. علاوة على الأمم المتحدة ومؤسسات عالمية أخرى هناك عدد متزايد من المنظمات الإقليمية، من ضمنها الاتحاد الأفريقي، مجموعة دول جنوب شرق آسيا، الاتحاد الأوروبي، وإتحاد دول اميركا الجنوبية، تقوم بتشكيل الاتجاهات العالمية. يتساوى معهم بالأهمية المجتمع المدني، مجتمع الأعمال، البلديات، وأجهزة الاعلام، حيث تقدم كل منها منظورات وأصول فريدة من نوعها وتتفاوت في الحجم والامتداد. باستطاعة هذه الجهات الفاعلة عالمياً على نحو متزايد أن تعمل معا في نهج شبكي للحوكمة نحو حلول شاملة ومبتكرة لبعض أكثر مشاكل العالم إستعصاءً.

### ثلاث تحديات وفرص رئيسية للحوكمة العالمية هي البيئات الهشة والمتأثرة بالصراع، المناخ والبشر، والاقتصاد العالمي شديد الاتصال.

أولاً، في الدول والمناطق الهشة يسهل التعرف على الثغرات الكبيرة في الامن والعدالة والحوكمة لكن يصعب ملؤها. وعلى الرغم من تصاعد عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام والاستقرار والبادئة منذ دخول الالفية فان التعامل مع هشاشة الدول والصراع المسلح يبقى أكثر تعقيداً وتكلفة من أي وقت مضى، وتتفق بلايين الدولارات سنوياً في البحث عن سلام مستديم. والصراعات المتعددة والمتزامنة والمتكررة داخل الدول، والتي تستغل من قبل منظمات إرهابية وإجرامية دولية، فهي قد عكست الاتجاه المتناقض للعنف السياسي والذي شهد منذ نهاية الحرب الباردة. في عام 2014 وحده ازداد عدد اللاجئين ب 2.1 مليون بالغاً مستويات قياسية، ونما عدد الاشخاص النازحين داخلياً بسبب صراع مسلح ب 5.2 مليون، وهو رقم قياسي آخر مؤسف. في ذات الوقت، فان الادوار المتنامية للنساء ومنظمات المجتمع المدني والاعمال، التي يزداد تصاعد اصواتها من خلال تكنولوجيات الاتصال الجديدة، توفر فرصاً جديدة لبناء السلام الفعال وتجديد الحوكمة والعدالة الانتقالية. إستجابة لتلك التهديدات والتحديات والفرص تتضمن توصيات اللجنة: †

\* عدالة الأمن في لغات الأمم المتحدة الأربعة الأخرى تترجم كما يلي: الإنجليزية just security ؛ الصينية 公正安全 ؛ الفرنسية sécurité juste ؛ الروسية безопасность ؛ الإسبانية seguridad justa ؛ الأوكرانية по справедливости. لتفصيل أكثر عن المفهوم انظر صفحات 14-12 في التقرير الكامل.

† يجري تفصيل كل من مقترحات الإصلاح هذه - بما في ذلك مبرراتها (على سبيل المثال، كيف تعزز التفاعل بين الأمن والعدالة في الحوكمة العالمية)، ميزات الرئيسية، ومفاتيح التقدم - في التقرير. يمكن الاطلاع على قائمة بتوصيات اللجنة في ملخص التوصيات (صفحات 117-114 في التقرير الكامل).

– **خلق الجيل التالي في قدرات الامم المتحدة للتوسط في الصراعات وعمليات السلام:** بناء قدرات الاستجابة لتوفير وسطاء ذوي خبرة، بما في ذلك نسبة أعلى من النساء، لمنع الازمات والصراعات وبناء السلام؛ بناء القدرات لنشر افراد مدنيين وشرطة وعسكريين لتلبية متطلبات حفظ السلام العاجلة؛ بناء كادر جديد من افراد ذوي خبرة للخدمة كرؤساء واعضاء فرق الإدارة العليا للبعثات؛ التنسيق الوثيق للنشاطات مع الاطراف الاقليمية والمجتمع المدني المحلي، مع الانتباه تحديدا لضم النساء لعمليات السلام.

– **تقوية مسؤولية المنع والحماية وإعادة البناء:** الاستثمار في قدرات الانذار المبكر وخطط عمل مسؤولية الحماية (م ح) من أجل مقارنة لمنع الاعمال الوحشية تشارك فيها كل هيئات وبرامج الامم المتحدة؛ ضم مراقبي بعثات الامم المتحدة الى كل القوات المشاركة في تطبيق مسؤولية الحماية (م ح)؛ ووضع أهداف ملموسة وقابلة للتحقيق لكل الجهات الفاعلة الدولية ترمي الى منع، والرد على، والبناء بعد حدوث فظائع جماعية.

ثانياً، مع كل تقرير متتالي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تصبح الحاجة الى اتخاذ إجراءات استثنائية وحاسمة لتعالج أسباب وتأثير تغير المناخ أكثر وضوحاً وإلحاحاً، كما هو شأن الحاجة الى مقاربات جديدة وأكثر إنتاجية لمواجهة تحديات المناخ، بما في ذلك تعاون أكبر بين القطاعين العام والخاص. الزيادة المطردة عالمياً في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تسخن الغلاف الجوي والمحيطات، وتذيب الجليد القطبي والكتل الجليدية، وترفع مستويات سطح البحار وحموضة المحيطات بما يضر الحياة البحرية وأمن البشر على حد سواء. المناخ المتغير يضرب بشدة أكبر أولئك الذين، عدا عن التحرك، لديهم أقل القدرة على التأقلم. وتتوقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن يكون عدد لاجئي تغير المناخ 100 مليون في 2025 و 150 مليون في 2050. لقد أصبح تأثير البشرية على المناخ العالمي أكثر وضوحاً من أي وقت مضى لكنها لم تستجب بعد لمعالجة المظالم العميقة الناتجة عن ضلالة الدعم لتأقلم التجمعات السكانية المعرضة. وكما تتطلع الاطراف المشاركة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ الى مؤتمر المشاركين الحادي والعشرون في باريس يأمل الكثيرون منهم بظهور اتفاق مناخي ملزم لكن يبقىوا قلقين من انه سيبقى بعيد المنال. ولعل التخفيف من والتكيف مع التغير المناخي عالمياً قد يتطلب تفهماً جديداً لمهابة الامن والعدالة في القرن الواحد والعشرين. للاستجابة بحزم ولكن أيضاً بشكل خلاق لهذا التحدي الجوهري للحكومة العالمية تقدم اللجنة التوصيات الرئيسية التالية:

– **ابتكار حوكمة للمناخ:** تسهيل أنواع جديدة من الارتباط بين اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والانظمة الدولية الأخرى، والسلطات الدون دولية، وجماعات المجتمع المدني؛ إنشاء هيئة دولية لرصد الكربون، مقاصدة عمل عالمية للمناخ، ومجلس إستشاري لهندسة المناخ لمراجعة كل التجارب المتعلقة بتعديلات الغلاف الجوي؛ تحديد هدف عالمي للتكيف مناخي مماثل لهدف حد درجتين مئويتين للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي والذي وضع لتخفيف آثار تغير المناخ.

– **تطوير منشأة تطوير خضراء ضمن صندوق المناخ الأخضر:** تسخير إبتكارات القطاع الخاص للتخفيف من آثار المناخ والتكيف معه، وخاصة لدعم التجمعات السكانية المعرضة في الدول النامية.

ثالثاً، لقد خلفت العولمة الاقتصادية والتكنولوجية إقتصاداً عالمياً شديد الارتباط وذا منافع هامة للكثيرين ولكن أيضاً عدم مساواة اقتصادية أسوأ لأخرين، بالإضافة الى تهديدات جديدة للاستقرار الاقتصادي العالمي وللأمن العام والمشارك والمشارك. أزمة الولايات المتحدة المالية في 2008 و 2009 إنتشرت في جميع أنحاء النظام المالي العالمي وسببت خسائر بنكية تتعدى 1.4 تريليون دولار ورفعت البطالة العالمية بثلاثين مليوناً. ولا يزال اقتصاد العالم عرضة لهروب رأس المال، ويفقد ما يوازي بلايين الدولارات الأمريكية سنوياً بسبب تدفقات مالية غير مشروعة، بينما تسهل روابط الاتصال أنواع جديدة من الجرائم والجاسوسية وسرقات الملكية الفكرية والمصادر الطبيعية. لكن ثلاثة بلايين إنسان -وبإزدياد- يستطيعون الوصول الى الإنترنت، مساهمين بذلك -بالإضافة الى وسائل الاتصال الحديثة الأخرى - في النمو الهائل في التجارة العالمية. كذلك فإن توسع مجال الوصول الى التكنولوجيات الجديدة والمشاركة في الاقتصاد العالمي يوفر إمكانية رفع عشرات ملايين الناس من الفقر المدقع وقدماً بجدول أعمال التنمية لمرحلة ما بعد 2015، محدثاً بذلك عالماً أكثر أمناً وعدالة. إستجابة لهذه المخاطر والفرص الكامنة تقدم اللجنة التوصيات التالية:

– إنشاء تجمع "20 كبار" زائد ضمن إطار جديد للتعاون الاقتصادي العالمي وذلك لتجنب صدمات مالية ولانجاز 'جدول أعمال التنمية لمرحلة ما بعد 2015'؛ تعزيز التنسيق المؤسسي لمجموعة 20- الامم المتحدة - بريتون وودس لمنع إنتشار الصدمات المالية العابرة للحدود؛ ترويج إصلاح إقتصادي مشتمل وتشجيع النمو المتساوي الضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

– تطوير شبكة عالمية لمراكز جرائم الإنترنت وزيادة الوصول الى الإنترنت في الجنوب العالمي من خلال بناء القدرات المحسنة؛ دعم الرد العالمي على الهجمات الالكترونية عبر الانترنت و فرق الاستجابة لطوارئ الكمبيوتر (سيرت) وزيادة الوصول الى الانترنت والامن السبراني في الجنوب العالمي من خلال مبادرات متعددة تشمل 'جدول أعمال ربط 2020' للاتحاد الدولي للاتصالات وترويج النظافة الالكترونية.

نهج الإصلاح العملي والمتكامل، والمؤكد على والرابط بإحكام بين المخاوف الأمنية والعدلية، سيمكن من التقدم في جميع القضايا العالمية الثلاث، وسيؤدي أيضاً الى تقدير أفضل لقضايا متداخلة رئيسية كالجنس والهجرة ومكافحة الفساد. وعندما يدار بفعالية سيوفر الاقتصاد العالمي الشديداً الارتباط الادوات التي تمكن الاستجابات الدولية والمحلية للاحتياجات الخاصة للبيئات الهشة والمتضررة من النزاعات. كذلك فإن باستطاعة تكنولوجيات الاتصال الحديثة وثورة البيانات الكبيرة ان تساعد على إطلاق الإبداع البشري والعمل الجماعي للتعامل مع أزمة المناخ. في ذات الوقت فإن عالمنا الصغير والكثيف والمتربط لن يستطيع أن يزدهر إذا كان أكثر من بلون من السكان يفشلون في عبور عتبة أساسية الى حياة آمنة وكريمة، او إذا هددت مستويات سطح البحر الصاعدة، والجفاف الشديد، والفيضانات وعلو أمواج العواصف القوية، وعصابات التهريب، وشبكات المتطرفين العنيفين أمن ورفاه حياة الملايين.

تتطلب مجموعة الإصلاحات المتكاملة للحكومة العالمية الهادفة إلى نشر أمن العدالة وإبتكار وتبسيط مؤسسات عالمية والمشاركة بفعالية أكثر مع منظمات إقليمية حاسمة، والسلطات المحلية، ومجتمع الأعمال، والمجتمع المدني عبر الأجيال.

إن الفشل المتكرر في الإصلاح داخل الامم المتحدة وهيئات أخرى يعمق أزمة الحوكمة العالمية وتترتب عليه آثار للأمن والعدالة. تحقيق التقدم يتطلب فهماً قوياً لمعوقات جهود الإصلاح السابقة. هذه تتضمن، على وجه الخصوص: - الافتقار للإرادة السياسية للتغيير، خاصة بين الدول القوية أو داخل البيروقراطيات المترسخة؛ - سوء تصميم وتأييد سياسة محددة أو إصلاح مؤسسي؛ - محدودية الكفاءة والجهد المستثمران في دعم مشروع إصلاح حتى يكتمل.

من خلال المساعدة في تعبئة الضغط من أجل تحقيق إصلاحات مؤسسية عالمية بالمنظمات الحكومية الدولية. وبينما هي تخدم كشريكة حاذقة وحاملة لوجهات نظر جديدة للمؤسسات العالمية، أصبحت الجهات الفاعلة غير الحكومية والإقليمية والمحلية جزءاً أساسياً من شبكات حوكمة لازالت ناشئة. لكي تنجح في القرن الحادي والعشرين يجب على الامم المتحدة ومؤسسات عالمية أخرى أن تمد دورها التقليدي في عقد إجتماعات الدول الاعضاء ليضمن طرق مبتكرة لإشراك هذه الجهات الفاعلة ذات النفوذ المتزايد.

مغتزمة الفرص لحكومة عالمية أفضل، ومع إدراكها للمخاطر والتحديات للإصلاح، تقدم اللجنة التوصيات التالية:

- إنشاء شراكة الامم المتحدة العالمية: إعطاء صوت أكبر للقضايا ذات التمثيل المنقوص مثل حقوق المرأة، الهجرة، وتدريب قوى عاملة حديثة، وذلك من خلال موائيق إجتماعية جديدة ومحور جديد حيث تستطيع منظومة الامم المتحدة بأكملها أن تأخذ من خبرات المجتمع المدني ومجتمع الأعمال.

- توسيع عضوية مجلس الامن في الامم المتحدة والإشراك اللاتقليدي: خلق فرص أكثر للدول، والمنظمات الإقليمية، والسلطات المحلية، والجهات الفاعلة اللادولية لتساهم في تحقيق السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام، بينما تجري زيادة شرعية المجلس التمثيلية وكبح إستخدام حق النقض-الفيتو.

- إنشاء مجلس امم متحدة لبناء السلام: تحويل لجنة بناء السلام الى مجلس - مثلما كان تحويل لجنة حقوق الانسان في عام 2005 - مع سلطات تنسيق جديدة، مصادر مالية ومعرفية جديدة، وتركيز جديد على المنع، وضمن ذلك من خلال "تدقيق بناء السلام."

- تقوية وإستخدام أكثر بالكامل لمحكمة العدل الدولية: توسيع قبول سلطة المحكمة الدولية والإستفادة من آرائها الاستشارية الموثوقة بطرق مبتكرة.

- تعزيز علاقات العمل بين مجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية ومفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان: دعم الحوار المستمر، عقوبات لفرض تنفيذ الاحكام ومذكرات الاعتقال، والإستفادة من قدرة مبادرة 'حقوق الانسان في الامم' في تحليل الصراعات على نطاق المنظومة وما توصي به من إجراءات مبكرة للرد على انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع.

- إطلاق شبكة الأمم المتحدة البرلمانية: إقامة هيئة إستشارية برلمانية للجمعية العامة للأمم المتحدة لنشر وعي ومشاركة أكبر في حوكمة الأمم المتحدة، وذلك بما يتفق مع شبكات أخرى متواجدة للبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمات الإقليمية.

تتطلب استراتيجية الإصلاح الفعالة إنتلافات ذكية من دول متشابهة التفكير وجهات فاعلة غير دولية لتعبئة ومواصلة الدعم للتغيير. أفكار وشبكات وموارد وكفاءات القيادة لجميع الفعاليات التي لديها ما تساهم به تحتاج إلى أن تُقيم وتُصقل وتُسخر في أكبر مراحل مبادرات إصلاح الحوكمة العالمية، بما في ذلك من قبيل الحكومات وجماعات المجتمع المدني ومجتمع الأعمال والمنظمات الإقليمية والسلطات المحلية. ثلاثة أمثلة ترمز لهذه الميزات هي تحالف المحكمة الجنائية الدولية، الحملة الدولية لمنع الألغام الأرضية، والجهود الدولية لتبني مسؤولية الحماية (م ح) كمعيار عالمي.

من المهم أيضاً لتحقيق النجاح أن تكون هناك علامات طريق واضحة ومدعومة باتصالات ورقابة وأدوات تنسيق مشحونة جيداً. بالتحديد، توصي اللجنة بالإستثمار في نهج هجين يأخذ من نقاط القوة لطريقين رئيسيين يوديان إلى إصلاح حوكمي عالمي مصمم بحيث يتغلب على الانقسامات المتجذرة بعمق في المجتمع الدولي.

- الإصلاح من خلال مسارات متوازية يعترف بأن الأنواع المختلفة من مفاوضات الإصلاح متعددة الأطراف ستحتاج محافل تفاوض مختلفة وستسير بسرعات مختلفة. بذلك، فإن باستطاعتها ان تسهل تسلسلاً حذراً من الإصلاحات يقوم على معايير مثل الإستعجال، الجدوى السياسية، والتكلفة.

- مع إحياء ذكرى الامم المتحدة الخامسة والسبعين في عام 2020 ببلوغ أصحاب الشأن العديدين والأطراف الرسمية المتعددة لأوج تفاوضهم على الإصلاحات المؤسسية العالمية، بإمكان مؤتمر عالمي حول المؤسسات العالمية أن يكون بمثابة نقطة تجمع للتحالفات الذكية وأن يولد في ذات الوقت الزخم السياسي لإصلاحات عالمية متعددة وعاجلة.

عندما يتم الاعتراف بالامن والعدالة سوياً كمحورين للحكومة العالمية سيتم التغلب على معظم التحديات الحرجة. بإستطاعة أمن العدالة أن يفيد برنامج إصلاح عملي يحدد مؤسساتنا العالمية وقوانيننا وأدوات سياستنا وعلاقاتنا. للقادة من كل البلدان، بما في ذلك من الدول القوية والجهات الفاعلة العالمية الناشئة، مسؤولية خاصة لضمان أن الامم المتحدة وغيرها من المؤسسات العالمية ستبقى مصدر إلهام، وحامية لحقوق الانسان ومعطية حتى لأكثر الناس ضعفاً سبباً للأمل. ضمان الأمن والعدالة لكل الشعوب والأمم هو الواجب العملي والأخلاقي لعصرنا. إن المقصود بأمن العدالة هو تمكين البشرية ليس فقط من البقاء لكن لتزدهر بكرامة، فيقدم أساساً لأخلاقيات عالمية جديدة واتجاه جديد للحكومة العالمية.